والجائز يقبلهما كالمركب فاخر والمصراعين الوزن وكون الجائز شاركه
الواجب في مطلق ثبوت فتامل وجوده ان قلت يشمل القديم
غير المستحيلة قلت المراد ثبوت ينافي نقيضه واعلم ان الحاذق يكتفي
بما سبق في تعريف الواجب عن الكلام هنا في التصور وغيره
كتعريي الجرم عن الحركة والسكون ان قلت الحركة على ما يشير اليه اليوسي
وغيره واشتهر الكون الاول في الحيز الثاني والسكون الكون الثاني
في الحيز الاول ولو اولوية نسبية اي بالنسبة لسبقه على هذا
الكون حالة الكون الاول هذا على بساطتهما وقيل مركبان
فالحركة كونان في آنين في مكان واحد وعلى كل فالجسم يعري عنهما
في كونه الاول في حيز الاول قلت اراد النبو بالحركة المعرفة اعني
الاضطراب كما قال اليوسي انما عبارته المشهور ان الحركة عند
المتكلمين انتقال الجرم من حيز الى حيز وبالسكون الاستقرار
والثبات ولو في المكان الاول وظاهر انه لا يخلو عنهما واما الحركة
المعرفة في المقاصد وغيره بانها الانتقال من القوم الى الفعل على
سبيل التدريج فتلك الحركة من حيث هي الشاملة للحركة في الكم
والكيف والمراد هنا الحركة في حيز الاين كالشريك قوله
يصلح للوجود وتعلق القدرة فله بعد عدم القدرة عليه عجزا
كما سيأتي وقوله تعالى لو اردنا ان نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا
من باب تعليق المحال على المحال والمحال خاص ان يستلزم محالا
اخر كما صرح به ارباب المعقول وحمل بعضهم ان في قوله تعالى
ان كنا فاعلين على انها نافية في نظر العقل المراد بالنظر مطلقة
التوجه لا ما يخرج الضروري كتعذيب المطيع ولو نبيا لان
اللائم في مجرد حكم العقل وترجح على الله تعالى لان كل ما صدر
منه فضل او عدل في نفسه وليس ثم من له استعلاء عليه حتى
يسئل عما يفعل ولسيدي محمد وفا رضي الله عنه وفقنا به سبحان

الله

الله في سري يقول انا في الملك واحدي لا زول وحيث الكل عني
لا قبيح وقبح القبيح من حيثي جميل فانقسام العقل الى
حسن وقبيح انما هو من حيث ظهوره على يد الاغيار لكن لا ينبغي
كثرة التشدق في حق الانبياء عليهم السلام بل بقدر ضرورة التعليم
وانابة العامي ولو كافرا خلافا للمعتزلة على قاعدتهم
في التقبيح العقلي استبعدوا غفران الكفر والمراد بالانابة محض التفضل
كالمعرفة بما كان في نظير العمل بل وكما مانع عقلا من كونه في نظير
العصيان للفضل المطلق عن الطاعة وجعلها فاتوت الفعلة
الذاتية فلو جعل سبحانه الكفر علامة على الجنة ما كان لاحد عليه
سبيل او الايمان علامة على النار وربك يخلق ما يشاء ويختار
ما كان لهم الخيرة سبحانه الله وتعالى عما يشركون ولعلم ان
الجائز هو الممكن بالمعنى الاخص واما الامكان العام فعدم الاستحالة
الصادق بالحتم لوجوب والجواز فاد الشمولهما الممكن ما استوى
طرفاه فيحتاج للمرجح فيهما فالعالم قبل حدوثه يدل على الفاعل
المختار بعدم حال امكانه خلافا لمن قال القدم ذاتي الجائز
وانما يحتاج للمؤثر في وجوده وفيه ان الذاتي عدمه الازلي وهو
واجب وكان الله اذ لا كان ولا شيء معه وكما يدل وكما يستدل
واما فيما لا يزال فلا كما ليس بواجب كما سنوا الجزء المستقبل
في قبول وجوده وعدمه فظهر ضعف من الترم في الدكالة الحدوث
خلوه عنهما قال شيخنا في الحاشية واجتماعهما قلت وهذا
هو الحق واما تقريره علي الصغري عن الاشعري اذا انتقل الجرم
من حيز لحيز فكونه في الحيز الثاني من حيث انه استقر فيه سكون
ومن حيث انه نقله عن الاول حركة فواه فان الكون الاول في
الثاني حركة لا غير والكون الثاني سكون لا غير ولو يقال نون
كلي يحتمل انه اراد به الدليل الجملي والمعتقد الاجمالي وهو المتفق

Copyright © King Saud University